

فان ما ذكره من اشبهت بين الاثنين كان في قطع
 دابر مثل ما ذكره اولاً من خرافات الوجود كما كان
 على قوى الالهام او ما يطلقها ما ذكره ثانياً فلا تغلق
 القائلين بالوجه الذين على ثلث قسمه العوارض
 قد شهدتها دة لا مرد لها على انهم يقولون بان
 الصبي صورته الذهنية تتحرران بالمابية وذلك
 ان ثلث تلك الاقسام يعرضن انهن غير متفرد
 سواء وجدت في الخارج او في النفس وبما
 في ان مروض الوجود من امر واحد للذات واما
 قوله ان بان الوجود انما يدل على ات
 ما ليس له وجود في الخارج موجود في الذهن فمتشابه
 قهر النظر على انها غير متكاملة بان بل تصور فانهم
 قرروه في المحدثات لظهور ما فيها لا لا اختصاص
 بها كيف لا ويوجد بعينها الاعيان بان يقال
 ان زيداً مثلاً متصرف خصوصاً بالامكان والآثار
 والوجود بالغير قبل لزم لوجوده احوال فلا بد
 خصوصاً من وجوده في مظهر آخر وهو الزمان

وانما قلنا

وانما قلنا متصرف خصوصاً كيد يدب وهم وهم الى
 كفاية وجوده ما يمتد الكلية في الزمن في الانحصار
 تلك الاضاف قد وقع بين الحكمة والدين استقطاباً
 فخرجوا الى كفاية فيه فقول اما الحق في نقل عن
 الشريعة ثانياً فهو ان اثره يدل على ذكره بقوله
 ان اردت قيامه به بالامانة على ان القائم ما يشبه
 في الخارج لا بد له من الوجود في اولى الالهام حتى
 لا يكون له قيام به في الخارج الا كسب الوجود ليس
 كذلك فان متصرفاً لصفه الاعتبارية كما يعي يقوم
 بوصفه في الخارج بلا دخل لوجوده في احد
 المظهرين في ذلك القيام واما ثانياً فلان الظاهر
 قوله الذي ليس كذلك هو لزم لا يكون للوجود الذي
 حظه اصلاً من حيثية الالهام والاحكام وليس كذلك
 وقد عرفت فيما سبق ما هو الحق في هذا المقام فليدرك
 واذ عرفت عن تحقيق المطلب الذي رتبناه
 الرسالة فليختار ما له نفع تعلق به وهو الكلام في
 المسائل المنقول عن افلاطون ايماناً وهو عدل الذي اسلفناه

Copyrighting S. University